

تقرير عن حصيلة أنشطة المنذوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان برسم سنة 2015

يناير 2016

المحتويات

05.....	تقديم
07.....	المحور الأول: أنشطة المندوبية
08.....	أولا- التنسيق والتعاون القطاعي والمؤسسي
12.....	ثانيا- تقوية القدرات وآليات التشاور
16.....	ثالثا- تقوية الشراكات ودعم المشاريع في مجال حقوق الإنسان
18.....	رابعا- تنسيق العمل المتعلق بتتبع الالتزامات الدولية
25.....	خامسا- التعاون والتفاعل مع المنظمات الدولية والإقليمية ودول صديقة
29.....	سادسا- التفاعل مع المنظمات الدولية غير الحكومية
31.....	سابعا- مواكبة ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان
33.....	ثامنا- تنظيم الندوات ومواكبة التظاهرات الوطنية والدولية
33.....	تاسعا- المساهمة في خلق إشعاع دولي للتجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان
34.....	عاشرًا- تدبير الشكايات وطلبات التدخل
35.....	المحور الثاني : البناء المؤسسي للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
36.....	أولا- تدبير الموارد البشرية والمالية
38.....	ثانيا- تطوير نظم الاشتغال
41.....	المحور الثالث: آفاق عمل المندوبية برسم سنة 2016
42.....	أولا- تعزيز التنسيق المؤسسي
43.....	ثانيا- المساهمة في تنفيذ مضمين الخطط الاستراتيجية في مجال حقوق الإنسان
43.....	ثالثا- تقوية الشراكات مع الفاعلين في مجال حقوق الإنسان

تقديم:

واصلت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان القيام بمهامها سنة 2015 بالتركيز على تسعة محاور رئيسية:

- المساهمة في النهوض بحقوق الإنسان؛
- تعزيز التفاعل مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية؛
- توسيع المشاركة في أنشطة ذات صلة بحقوق الإنسان؛
- المساهمة في ملاءمة التشريعات الوطنية؛
- المساهمة في الرفع من قدرات الفاعلين المعنيين؛
- المساهمة في إدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية؛
- دعم منظمات المجتمع المدني؛
- تعزيز المقاربة التشاركية؛
- تعزيز التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان.

ويعد إصدار التقرير الرابع للمندوبية حول حصيلة أنشطتها مناسبة لعرض وتقييم عملها بعد مرور حوالي أربع سنوات ونصف على إحداثها، ولاسيما بعد صدور توصيات على المستوى الدولي تدعو إلى إحداث آليات قارة مكلفة بالتنسيق الحكومي في مجال حقوق الإنسان. كما أنها فرصة لتقييم التراكم والتقدم الذي تم تحقيقه على مستوى الفاعلية والجودة في تدبير الملفات والقضايا المرتبطة بهذا الشأن على المستوى الوطني، والوقوف عند الخصائص والتحديات التي من شأنها أن تعيق النجاعة والفعالية والتكاملية والحكامه في تدبير هذه البنية الحكومية ذات الإختصاصات العرضانية بالأساس.

ومن المفيد التذكير أن تركيز المندوبية على تنفيذ مضامين خطتها الاستراتيجية 2012-2016، من خلال برنامج عمل برسم سنة 2015، لم يخرج عن التوجهات العامة والأساسية التي طبعت برنامج عمل المندوبية برسم سنتي 2013 و2014، ما عدا بعض الملفات الخاصة التي حظيت بعناية واهتمام أكبر خلال سنة 2015، كما هو الشأن بالنسبة للتفاعل مع المنظمات غير الحكومية الدولية، وذلك بالنظر للتركيز غير المفهوم أو غير المبرر من طرف بعض هذه المنظمات على المغرب، ومحاولتها التشويش على المكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، واصلت المندوبية تنسيق السياسات العمومية ذات الصلة بحقوق الإنسان من خلال الشروع في إعداد أربعة تقارير أولية ودورية في مجالات التمييز العنصري ومناهضة التمييز ضد المرأة والاختفاء القسري والتعذيب، إضافة إلى عرض ومناقشة التقرير الوطني الرابع حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والشروع في التحضير لمناقشة التقرير الوطني السادس حول الحقوق المدنية والسياسية، وتنسيق استقبال المقررة الخاصة المعنية بالتضامن الدولي، وتنسيق إعداد الأجوبة والاستبيانات بخصوص قضايا حقوق الإنسان الواردة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية الدولية وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، فضلا عن تنسيق المشاركة في دورات مجلس حقوق الإنسان.

كما ساهمت المندوبية في تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة في مجال الهجرة واللجوء، من خلال التنسيق مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة والأمانة العامة للحكومة فيما يتعلق بإدخال الملاحظات والمقترحات المقدمة من طرف القطاعات الحكومية حول مشاريع القوانين المتعلقة بالمواضيع الثلاثة. كما واصلت المندوبية الاهتمام بتطوير المقاربة التشاركية والتشاورية، من خلال تعزيز التشاور مع الجمعيات الوطنية فيما يتعلق بإعداد التقارير الوطنية، وتقديم الدعم المالي لتنفيذ مشاريع في مجال حقوق الإنسان، ولتنظيم ندوات في هذا المجال، وللمشاركة في المحافل والملتقيات الدولية.

كما تم تعزيز التعاون والشراكة مع فاعلين دوليين، من خلال تنفيذ اتفاقيات الشراكة مع مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وباقي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة فيما يتعلق بالدعم المؤسسي لعمل المندوبية، إضافة إلى مواصلة تنفيذ برنامج دعم القدرات لفائدة الفاعلين المعنيين، من قطاعات حكومية وبرلمان ومؤسسات وطنية ومنظمات مجتمع مدني، وكذا المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، من خلال إعداد مصنفات ودعامات إلكترونية ومطويات ونشر أشغال ندوات وورشات في مجال حقوق الإنسان.

المحجوب الهيئة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان



المحور الأول
أنشطة المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

أولاً - التنسيق والتعاون القطاعي والمؤسساتي

واصلت المندوبية، خلال سنة 2015، تنفيذ خطتها الاستراتيجية ومخطط عملها، من خلال التنسيق والتعاون مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، وذلك وفقاً لمقاربة تشاركية استندت على التعاون والتشاور والتواصل والتفاعل.

1 - المشاركة في أشغال لجان مختلطة مختصة بقضايا ذات صلة بحقوق الإنسان

شاركت المندوبية الوزارية، خلال هذه السنة، في أشغال عشر لجان مختلطة يرتبط عملها بمجالات ذات صلة بحقوق الإنسان كما يلي :

- اللجنة الوزارية الخاصة المكلفة بتتبع السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها؛
- اللجنة الوطنية بين القطاعية المكلفة بتفعيل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري /السيدا؛
- اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة الوطنية بين القطاعية المكلفة بتفعيل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري، المكلفة بإعداد دراسة حول ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية في هذا المجال؛
- اللجنة الوزارية للمساواة المختصة بتشجيع وحث ومساعدة مختلف السلطات الحكومية على تنفيذ مضامين الخطة الحكومية للمساواة، والسهر على تنفيذ المبادئ والبرامج المتضمنة فيها، وتقييم إنجازات القطاعات الحكومية المعنية في هذا الشأن؛
- اللجنة التقنية بين القطاعية المكلفة بتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» في أفق المناصفة؛
- اللجنة بين وزارية المكلفة بتنفيذ الخطة الوطنية المندمجة لحماية الطفولة؛

- اللجنة بين الوزارية المكلفة بتنفيذ مختلف الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- اللجنة بين وزارية المكلفة بالاستماع لطالبي اللجوء؛
- اللجنة المكلفة بتلقي ودراسة الطعون المتعلقة بطلبات الهجرة المحدثه لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- لجنة اعتماد ملاحظي الانتخابات المحدثه لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

2 - المساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان

واصلت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عملها المتعلق بنشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال إعداد ونشر الإصدارات التالية:

- مصنفات للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها أو انضمت إليها المملكة في مجال حقوق الإنسان؛
- نشر اتفاقيات القانون الدولي الإنساني التي يعد المغرب طرفا فيها؛
- المساهمة في نشر مصنف الاتفاقيات والنصوص الأساسية لمجلس أوروبا في مجال حقوق الإنسان؛
- تحيين وإعادة إصدار قاعدة بيانات إلكترونية حول الممارسة الاتفاقية للمملكة المغربية؛
- تحيين خطة متابعة تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
- تحيين وإعادة إصدار مطوية حول الممارسة الاتفاقية للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات منظمة العمل الدولية؛
- نشر أشغال الندوة الإقليمية حول موضوع «الوقاية من التعذيب في سياق الانتقالات الديمقراطية في شمال إفريقيا» (9 و10 يونيو 2012 بالرباط)، باللغتين الإنجليزية والعربية؛

• نشر أشغال الندوة الدولية حول منهجية إعداد التقارير في مجال حقوق الإنسان:

التجارب والممارسات الفضلى (28 فبراير-1 مارس 2014 بالرباط).

أما على مستوى مواكبة عمل القطاعات الحكومية الأخرى، فقد ساهمت المندوبية، إلى جانب قطاعات أخرى، في تحيين دليل «التكفل بالأطفال ضحايا العنف»، من خلال المشاركة في الورشات التي نظمتها وزارة الصحة في هذا الشأن، كما عملت المندوبية على ضبط وتحيين المدخل الأول للدليل المتعلق بالإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بحماية حقوق الطفل والنهوض بها.

وشاركت المندوبية في فعاليات الدورة 21 للمعرض الدولي للكتاب والنشر التي تم تنظيمها بالدار البيضاء من 12 إلى 22 فبراير 2015، وذلك من خلال عرض رواق منشورات ووثائق تتعلق بحقوق الإنسان، وتنظيم مائتين مستديرتين حول:

- موضوع «خطة عمل الرباط المتعلقة بمناهضة الحث على الكراهية الوطنية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العدوانية أو العنف»؛
- موضوع «الممارسة الاتفاقية للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان».

كما شاركت المندوبية في أشغال الندوة الوطنية حول: «مناهضة تشغيل الأطفال بالمغرب»، المنظمة من طرف منظمة بدائل للطفولة والشباب ببوزنيقة، يوم السبت 24 يناير 2015، وذلك في إطار متابعة نتائج فحص التقرير الدوري الجامع للتقريين الدوريين الثالث والرابع المتعلق بإعمال مقتضيات اتفاقية حقوق الطفل، والتقرير الثاني المتعلق بإعمال البروتوكول الاختياري الخاص ببيع الأطفال، واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية والتقرير الأولي المتعلق بإعمال البروتوكول الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

وساهت المندوبية كذلك في وقائع حلقة النقاش حول «تحديات الديمقراطية في عالم سريع التغير» التي نظمها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، بالتعاون مع مركز الدراسات الدستورية والسياسية في وزارة الرئاسة بإسبانيا، بتقديم مداخلة حول الصلة

بين حقوق الإنسان والديمقراطية، انطلاقاً من التجربة المغربية، وذلك يوم 27 ماي 2015.

كما شاركت المندوبية في ندوة تقديم «دليل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان لشباب المغرب»، الذي تم إعداده بشراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومكتب المنطقة المغربية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو»، بدعم من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية. والمنظمة بالرباط يوم 17 دجنبر 2015.

ثانيا - تقوية القدرات و آليات التشاور

لاشك أن مرتكز تقوية قدرات الفاعلين المعنيين وتعزيز التشاور معهم يعد مدخلا أساسيا في كل مجهود لتعزيز حقوق الإنسان. من هذه الزاوية تم إدماج هذا البعد في مشاريع وبرامج المندوبية المعتمدة في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن مواصلة برنامج تقوية قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان الذي أطلقته المندوبية منذ 2013.

1 - الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف»

في إطار برنامج الشراكة الذي يجمع المندوبية بمنظمة اليونيسيف واصلت المندوبية تعزيز برامج التعاون الخاصة بدعم قدرات الجمعيات العاملة في مجال حقوق الطفل، من خلال تنظيم ندوة دولية خاصة بتتبع توصيات لجنة حقوق الطفل، وإنجاز دراستين تشخيصيتين في جهتي مراكش - آسفي وسوس ماسة المعنيتين باتفاقية الشراكة، وتتبع الخطة الوطنية المندمجة لحماية الطفولة.

أ. الندوة الدولية

نظمت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبالتنسيق مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ندوة دولية يوم 13 ماي 2015، تهدف إلى نشر وتقاسم توصيات لجنة حقوق الطفل، وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى بخصوص تطوير خطة لتتبع التوصيات، ووضع إطار لتتبعها يسمح بإعمالها في سياسات وبرامج القطاعات الوزارية، وتعزيز التنسيق والشراكة مع المجتمع المدني في هذا الشأن. وقد شارك في هذه الندوة مختلف المتدخلين، لاسيما أعضاء من لجنة حقوق الطفل وممثلي القطاعات الوزارية والجامعات والقطاع الخاص ووسائل الإعلام ووكالات الأمم المتحدة ووكالات التعاون الدولي والجمعيات الوطنية والخبراء.

ب. الدراستان التحليليتان لوضعية الطفولة في جهتي مراكش - آسفي وسوس ماسة

بالتنسيق مع اليونيسيف وباقي الشركاء، تم إعداد والمصادقة على الإطار المرجعي للدراستين التشخيصيتين حول وضعية الطفولة بجهتي مراكش - آسفي وسوس ماسة للمبرمجتين في إطار شراكة سنتي 2015-2016.

2 - التعاون والشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وباقي وكالات الأمم المتحدة المعتمدة في المغرب

في إطار مشروع الشراكة الممتدة بين شتنبر 2013 وأكتوبر 2016، بين المندوبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وباقي وكالات الأمم المتحدة المعتمدة في المغرب تم تنظيم مجموعة من الأنشطة التي تروم دعم إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية، والتي همت تنظيم ثلاث لقاءات تشاورية جهوية مع الفاعلين المعنيين على المستوى الجهوي بكل من مراكش وأكادير ووجدة، فضلا عن إطلاق ثلاث دراسات حول التواصل المؤسسي للمندوبية الوزارية، وإحداث منظومة معلوماتية للمندوبية، ووضع مؤشرات لتتبع تنفيذ ثلاث اتفاقيات في مجال حقوق الإنسان تهم التعذيب والمرأة والطفل.

أ- محور تعزيز دور الفاعلين الجهويين لإعمال تنفيذ التوصيات على المستوى الجهوي

□ تنظيم لقاء تواصل حول موضوع «التزامات المغرب الدولية في مجال الهجرة واللجوء»

تم تنظيم هذا اللقاء بمدينة وجدة يوم 27 مارس 2015، وذلك بهدف تمكين الفاعلين المحليين من تملك الآليات الدولية لحقوق الإنسان المعنية بقضايا الهجرة واللجوء، والتشاور وتبادل الرأي مع الفاعلين المحليين بشأن متابعة تنفيذ التوصيات المرتبطة بالهجرة واللجوء الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والتداول حول السبل الكفيلة بإحداث آلية على الصعيد الجهوي لمتابعة تنفيذ تلك التوصيات.

□ تنظيم لقاء تواصل جهوي بخصوص متابعة الالتزامات الدولية للمغرب في مجال الحقوق الثقافية

تم تنظيم هذا اللقاء بمدينة أكادير يوم 14 ماي 2015، والذي يهدف إلى ضمان متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتعزيز نظام المتابعة والتقييم بشأن إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية، وتقوية قدرات الفاعلين المعنيين بالجهة الشرقية، وجهة مراكش تانسيفت الحوز، وجهة سوس ماسة درعة.

وقد كان من بين مخرجات هذا اللقاء خلق مركز لتتبع ومراقبة تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب في أعمال وإدماج الحقوق الثقافية في السياسات العمومية.

□ تنظيم يوم تواصل وتحسيبي حول الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق المرأة

تم تنظيم هذا اللقاء بمدينة مراكش يوم الثلاثاء 12 ماي 2015 في إطار ترصيد نتائج وتوصيات اللقاء الجهوي التشاوري الأول الذي انعقد بمراكش يوم فاتح أبريل 2014 حول «متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل ودور الفاعلين الجهويين».

وكان من بين أهداف هذا اللقاء التشاور وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال خلق آليات جهوية للبحث والتفكير وتتبع تنفيذ التوصيات الخاصة بحقوق المرأة، عن طريق تطوير وتقوية نظام يعتمد على الرصد والتقييم في مجال إدماج حقوق المرأة في السياسات المحلية، وتقوية قدرات الفاعلين المحليين في مجال تتبع وإدماج حقوق المرأة في السياسات الجهوية، والنهوض بحقوق المرأة عبر خلق آليات جهوية للبحث والتفكير.

ب- محور إعداد استراتيجية وخطة للتواصل بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان 2016-2017

ساهم برنامج التعاون بين المندوبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وباقي وكالات الأمم المتحدة المعتمدة في المغرب في تعزيز البناء المؤسسي للمندوبية وانفتاحها على باقي الفاعلين المعنيين من خلال المساهمة في بلورة استراتيجية وخطة للتواصل للمندوبية الوزارية، لتعزيز مكانة ودور هذه الأخيرة باعتبارها بنية حكومية مكلفة بتنسيق السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان.

كما أسفر برنامج الشراكة عن تنظيم ورشة تكوين المكونين حول موضوع «إعداد الأدوات البيداغوجية الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل» من 08 إلى 10 دجنبر 2015 بالرباط. وسعت الورشة التكوينية إلى تطوير العديد من الأدوات البيداغوجية وفق مقارنة تسمح للمستفيدين من تملك الأدوات اللازمة الخاصة بمعرفة آلية الاستعراض الدوري الشامل، والمنهجية المعتمدة في صياغة التقارير الوطنية مستقبلا ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الآلية.

كما مكن التعاون بين الجانبين من تطوير نظام معلوماتي لتتبع التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ودعم إعادة طبع حاملة إلكترونية حول التقارير الخاصة بالمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان، وطبع مصنف حول اتفاقيات القانون الدولي الإنساني التي يعد المغرب طرفا فيها.

3 - وضع إطار مرجعي للمساهمة في تقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني

3 - 1 تشخيص الوضع الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة

استجابة للحاجة إلى توفر أكبر عدد ممكن من الجمعيات الوطنية على الوضع الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي، هيأت المندوبية أراضية عمل خلال شهر فبراير 2015، حددت فيها الجمعيات المتوفرة على الوضع الاستشاري وتلك التي قدمت طلبات للحصول على الصفة والجمعيات التي فقدتها.

3 - 2 تقوية قدرات الجمعيات في مجال إعداد المشاريع ذات الصلة بحقوق الإنسان

خلص اللقاء الذي جمع بين المندوبية والجمعيات الشريكة حول الحاجيات في مجال التدبير المالي وكذا نتائج دراسة وتصنيف مشاريع الجمعيات إلى تحديد المجالات التي ستحظى بالتكوين، حيث شرعت المندوبية منذ شهر أكتوبر 2015 في تنظيم دورات تدريبية في مجال إعداد وتقديم التقارير الموازية، والوضع الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتدبير المالي للجمعيات.

ثالثا-تطوير الشراكات ودعم المشاريع في مجال حقوق الإنسان

1 - برنامج الشراكة مع منظمات المجتمع المدني

أ-المجالات موضوع الشراكات برسم سنة 2014-2015

انطلاقا من الأولويات التي سطرتها المندوبية في خطتها الاستراتيجية، وبناء على نتائج برنامج الشراكة الذي يجمعها مع عدد من الجمعيات، حددت المندوبية المجالات التي سيشملها طلب العروض برسم سنة 2014-2015 كما يلي:

- النهوض بالمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص وتمكين النساء والفتيات ؛
- ضمان العدالة للجميع وبناء مؤسسات قوية؛
- حماية الأنظمة الإيكولوجية لفائدة المجتمعات والأجيال المقبلة .

وقد سعت المندوبية، من خلال اختيار هذه المجالات الثلاث، إلى وضع وتعزيز آليات ومنهجيات لتحليل وتتبع مدى إدماج المقاربة التشاركية والمقاربة الحقوقية والبعد العرضاني للنوع الاجتماعي، وتوفير إطار مرجعي تحليلي لتمكين الفاعلين والمتدخلين من تحليل منهجية إعداد ووضع وتتبع وتقييم السياسات العمومية، والبرامج التنموية وخطط العمل، في علاقتها مع الأهداف الإنمائية المستدامة لما بعد 2015.

ب-التدابير المتخذة لتنفيذ برنامج الشراكة

تم إطلاق طلب عروض مشاريع للفترة ما بين 2 و30 أبريل 2015، مع تحديد المحطات الأساسية لتدبير هذا العرض كما يلي:

- المرحلة الأولى: تطوير وملاءمة وسائل العمل الخاصة بكل مرحلة؛
- المرحلة الثانية: تلقي وفرز 178 مشروعا تم التوصل به؛

- المرحلة الثالثة: عقد 4 لقاءات وانتقاء أولي ل 18 مشروعاً من طرف لجنة موسعة؛
- المرحلة الرابعة: عقد اجتماع لجنة الانتقاء؛
- المرحلة الخامسة: تأطير المشاريع المنتقاة.

ج- تأطير المشاريع

حرصت المندوبية على تأطير المشاريع المنتقاة على مستوى التخطيط بما يضمن الالتقائية بين اختصاصات واهتمامات المندوبية وأهداف كل جمعية شريكة، وبما يؤمن انسجام كل مكونات المشروع مع الأهداف المحددة له. كما حرصت على تأطير هذه المشاريع على مستوى تدبير الميزانية ضماناً لترشيد النفقات، وتبني مقاربة التدبير المبني على النتائج في بلورة المشاريع.

وبالإضافة إلى إطلاق برنامج الشراكة برسم سنة 2015، فإن مصالح المندوبية تسهر على تتبع برنامج الشراكة برسم سنوات 2012 و 2013 في الجوانب المتعلقة بما تبقى من الأنشطة المبرمجة، ولاسيما تلقي ودراسة تقارير الإنجاز المادية والمالية المرورية والنهائية، وتحويل ما تبقى من الأشطر المالية المخصصة للمشاريع المبرمجة في هذا الإطار.

2 - شراكات مخصصة لدعم أنشطة منظمات غير حكومية عاملة في مجال حقوق الإنسان

بالموازاة مع الشراكات في إطار طلب عروض مشاريع في مجال حقوق الإنسان، تواصل المندوبية تشجيع ودعم الجمعيات الوطنية المهتمة بمجال حقوق الإنسان للمشاركة في الملتقيات الدولية والإقليمية، ولاسيما التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وبالخصوص المشاركة في دورات مجلس حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، تم تشجيع مشاركة الجمعيات الوطنية في الملتقيات والمحافل الدولية من خلال عقد 22 اتفاقية دعم، إضافة إلى ذلك، ساهمت المندوبية في تنظيم ندوات وطنية ودولية مؤطرة من طرف منظمات المجتمع المدني، من خلال عقد 8 اتفاقيات دعم .

رابعا - تنسيق العمل المتعلق بتتبع الالتزامات الدولية

1 - إعداد وتقديم ومناقشة التقارير الوطنية ومتابعة تفعيل التوصيات

واصلت المندوبية تنسيق عملية إعداد وتقديم وفحص التقارير الوطنية أمام هيئات المعاهدات واستكمال إعداد التقارير الدورية التي حان موعد تقديمها. كما شرعت في التهيؤ لإعداد التقارير التي اقترُب موعد تقديمها، فضلا عن تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عقب فحص التقارير الوطنية التي سبق تقديمها، وذلك وفق مقارنة تشاركية تجاه مختلف الفاعلين المعنيين.

1-1- التحضير لمناقشة التقرير الوطني الرابع حول أعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

بعد تقديم التقرير الوطني الرابع حول أعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 24 يناير 2013، وعقب برمجة فحصه يومي 30 شتنبر وفاتح أكتوبر 2015 خلال الدورة 56 لهذه اللجنة؛ شرعت المندوبية انطلاقا من شهر فبراير 2015 في تنفيذ التدابير التحضيرية اللازمة لعرض ومناقشة هذا التقرير، من خلال عقد اجتماع تشاوري مع منظمات المجتمع المدني، وعقد 15 اجتماعا تنسيقيا مع القطاعات والمؤسسات الوطنية المعنية. وقد مكنت هذه الاجتماعات والأعمال التحضيرية من الإعداد الجيد لهذا الاستحقاق الدولي، من خلال إعداد أجوبة حول لائحة الأسئلة المعروضة للنقاش الموجهة إلى بلادنا من طرف اللجنة الأممية المعنية، وتشكيل الوفد المغربي المشارك في الفحص، وإعداد البطائق اللازمة حول القضايا المنتظر إثارتها من طرف اللجنة المذكورة.

وبعد مشاركة وفد مغربي رفيع المستوى في فحص التقرير الوطني يومي 30 شتنبر وفاتح أكتوبر 2015، وتقديم كل المعطيات والأجوبة اللازمة في إطار هذا الحوار، تفاعلت بلادنا مع الملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة المذكورة، من خلال إعداد ردود حولها بعثتها إلى هذه اللجنة التي نشرتها في ملحق خاص بملاحظاتها المذكورة.

1 - 2 إعداد التقرير الدوري الجامع للتقريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

أطلقت المندوبية مسار إعداد هذا التقرير، بحيث تم عقد 3 اجتماعات تنسيقية عامة مع كل من القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، و 6 اجتماعات تنسيقية مصغرة في إطار لجنة خاصة والتي أعقبها الشروع في صياغة المسودة الأولى للتقرير التي من المنتظر عرضها للتشاور مع منظمات المجتمع المدني. وينتظر الانتهاء من إعداد التقرير مع نهاية هذه السنة.

1 - 3 إطلاق مسار إعداد التقرير الوطني الخامس حول إعمال اتفاقية مناهضة التعذيب

أطلقت المندوبية مسار إعداد هذا التقرير من خلال عقد 3 لقاءات تشاورية مع الفاعلين المعنيين، من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وجمعيات مجتمع مدني، ومن المنتظر أن يتم الانتهاء من إعداده مع نهاية سنة 2015.

1 - 4 الشروع في إعداد التقرير الوطني الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

تم إطلاق مسار إعداد التقرير الأولي المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، من خلال عقد اجتماعين تنسيقيين خلال شهري يوليوز وغشت 2015، شاركت في أشغالهما القطاعات المعنية، وخصصا لعرض ومناقشة منهجية إعداد التقرير المذكور، وطبيعة ونوعية مساهمة القطاعات والمؤسسات المعنية، حسب مقتضيات الاتفاقية ومجال اختصاص كل قطاع أو مؤسسة.

1 - 5 الشروع في إعداد التقرير الدوري الجامع للتقارير 19 و 20 و 21 المتعلق بإعمال مقتضيات الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

تم إطلاق مسار إعداد هذه التقارير المجمععة بعقد 6 لقاءات تنسيقية مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، خلال الفترة ما بين يونيو 2015 وشتنبر 2015، والتي خصصت للتداول في الجوانب المنهجية واستكمال المعطيات. وفي هذا الصدد، تم إعداد صيغة متقدمة من هذا التقرير ستعرض على منظمات المجتمع المدني للتشاور قبل عرضها على القطاعات والمؤسسات المعنية للمصادقة عليها.

1 - 6 إنهاء إعداد التقرير الدوري السادس حول إعمال الحقوق المدنية والسياسية

أنهت المندوبية إعداد التقرير الدوري السادس حول إعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بمراعاة المستجدات التي عرفتها المملكة المغربية عقب الأوراش الإصلاحية التي نتجت عن اعتماد دستور جديد، ولاسيما، المجالات ذات الصلة بالحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي.

وفي إطار نفس المقاربة التشاورية والتشاركية التي تعتمدها المندوبية في إعداد التقارير الوطنية والدورية مع كافة الأطراف المعنية، تم عقد اجتماعين تشاوريين مع جمعيات المجتمع المدني على التوالي بتاريخ 14 و20 يناير 2015 خصصا لمناقشة الصيغة ما قبل النهائية للتقرير، المحينة على ضوء نتائج الأوراش الإصلاحية، قبل أن تتم المصادقة النهائية عليه في اجتماع تنسيقي مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية.

وقد تم تقديم هذا التقرير إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في شهر يونيو 2015 بعد إعادة صياغته وفق الضوابط الجديدة المعتمدة من طرف الأمم المتحدة في هذا الشأن. ومن المنتظر فحص هذا التقرير خلال الدورة 118 للجنة المعنية بالمرتبب عقدها خلال شهر أكتوبر من سنة 2016.

1 - 7 إعداد تقرير المملكة بخصوص متابعة تنفيذ المرحلة الثانية 2010-2014 من البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان

عملت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان على إعداد تقرير المملكة بخصوص متابعة تنفيذ المرحلة الثانية 2010-2014 من البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان، عبر تنسيق عملية تلقي المعطيات من القطاعات المعنية، وصياغة هذا التقرير من خلال ثلاثة محاور أساسية:

- التكوين والتدريب في مجال حقوق الإنسان في منظومة التعليم العالي؛
- تكوين المكلفين بإنفاذ القانون في مجال التربية على حقوق الإنسان؛
- توسيع المشاركة الاجتماعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها.

2 - التفاعل مع آليات الاجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان:

2 - 1 مواصلة التفاعل مع فريق العمل المعني بالاختفاء القسري

واصلت المندوبية تنسيق تفاعل بلادنا مع فريق العمل المعني بالاختفاء القسري، من خلال مده بالمعلومات والمعطيات المطلوبة والمشاركة في دوراته المنعقدة على هامش دورات مجلس حقوق الإنسان.

واعتبارا لمسار تفاعلها البناء مع هذه الآلية، استجابت بلادنا للمقترح الذي تقدم به فريق العمل المذكور بشأن احتضان دورته الثامنة بعد المائة (108) بالمغرب خلال شهر فبراير 2016. ومنذ الموافقة المبدئية على هذا المقترح، حرصت المندوبية على تنسيق الأعمال التحضيرية للتفاعل مع الفريق خلال هذه الدورة إذ تم عقد ستة اجتماعات تنسيقية مع القطاعات الحكومية المعنية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان خصصت لمناقشة واعتماد خطة عمل مكنت من وضع برنامج لعقد لقاءات بين الفريق وممثلين عن القطاعات والمؤسسات المعنية. كما أتاح هذا العمل التنسيقية تشكيل لجنة مختلطة اشتغلت على تقييم وضعية التفاعل مع فريق العمل وبلورة ورقة عمل تأطيرية لأشغال اللقاءات المبرمجة مع فريق العمل.

2-2 تنظيم زيارة المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء

واصلت المندوبية خلال سنة 2015 تفاعلها مع آليات الاجراءات الخاصة، حيث أشرفت على عملية تنسيق زيارة المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء الى المملكة خلال الفترة الممتدة من 05 الى 12 أكتوبر 2015، من خلال تنظيم 8 اجتماعات تنسيقية بحضور مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية، تم خلالها وضع البرنامج والإطار المرجعي لزيارة المقررة الخاصة وكذا ورقة تأطيرية حول ولاية المقررة ومجالات اختصاصها لتحسيس القطاعات والمؤسسات المعنية بأهمية هذه الزيارة.

وقد أجرت المقررة الخاصة لقاءات رسمية مع مختلف الفاعلين بالمؤسسات والإدارات المركزية وكذا فعاليات المجتمع المدني. كما قامت بزيارات ميدانية لمدن ميدلت وأكادير والداخلة.

2 - 3 مواصلة التفاعل مع طلبات زيارات إجراءات خاصة برسم سنة 2016

تواصل المندوبية تفاعلها مع طلبات زيارات الإجراءات الخاصة، حيث من المرتقب أن تزور بلادنا الخبرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي في مطلع سنة 2016.

كما تواصل المندوبية تنسيق التفاعل مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

2 - 4 تنسيق المشاركة الوطنية في دورات مجلس حقوق الإنسان

في إطار تنسيق المشاركة الوطنية في دورات مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، قامت المندوبية بتنسيق المشاركة الوطنية في الدورات 28 و29 و30 لمجلس حقوق الإنسان، وذلك من خلال عقد اجتماعات تنسيقية وإعداد أجوبة وردود المملكة بخصوص القضايا المثارة التي تهم بلادنا، وتنسيق تدبير مشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وتشجيع مشاركة جمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في دورات المجلس.

كما شاركت المندوبية في أنشطة موازية حول:

- خطة عمل الرباط بخصوص منع التحريض على الكراهية العنصرية او الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز والعداوة أو العنف؛
- حقوق العمال المهاجرين في أوروبا وباقي دول العالم؛
- المنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

إضافة إلى ذلك تم دعم تنظيم نشاط مواز لمنظمة وطنية حول العنف ضد النساء في دول الساحل وشمال افريقيا، والذي عرف مشاركة مكثفة.

3 - التفاعل مع مجلس حقوق الإنسان

4 - دراسة ومعالجة طلبات المعلومات وتنفيذ القرارات الواردة من منظمات دولية

واصلت المندوبية القيام بمهامها ذات الصلة بإعداد أجوبة وردود بلادنا بخصوص عدد من القضايا التي تحظى باهتمام وانشغال هيئات الأمم المتحدة ومنظمات دولية غير حكومية، عن طريق تعبئة وملئ استبيانات وتقديم أجوبة بخصوص حالة حقوق الإنسان ببلادنا، كما يلي:

- تنسيق إعداد الردود على البلاغات الواردة من كل من المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛

- تنسيق إعداد عناصر الجواب على استبيان بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد A / RES / 69/169 المتعلق بالاختفاء القسري؛
- تنسيق إعداد عناصر الجواب بشأن تتبع تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق ب«أمن الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب»؛
- تنسيق إعداد عناصر الجواب على استبيان صادر عن المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير حول المعايير والنصوص المنظمة لحماية مصادر المعلومات والمبلغين؛
- استبيان الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة؛
- استبيان حول الآثار السلبية للفساد على التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛
- استبيان المفوضية السامية لحقوق الانسان حول تطبيق عقوبة الإعدام؛
- استبيان الخبير المستقل المعني بتعزيز نظام دولي ديمقراطي وعادل، حول أثر اتفاقات التجارة الحرة والاستثمار على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
- استبيان حول قرار للجمعية العامة 68/131 بشأن تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي؛
- استبيان المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفائيات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً؛
- استبيان المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن أعمال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 68/179 بشأن حماية المهاجرين؛
- استبيان المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- استبيان المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية؛
- استبيان الخبيرة المستقلة حول التدابير المتخذة من طرف الدول من أجل مكافحة التعصب والتمييز والتحريض على العنف المرتكب على أساس الدين؛

- استبيان الخبرة المستقلة المعنية بالحقوق الأساسية للمسنين؛
- استبيان حول السنة الدولية للأسرة؛
- استبيان الخبير المستقل المعني بالحق في الصحة؛
- استبيان المفوضية السامية لحقوق الانسان حول امتلاك واستعمال الأسلحة النارية من طرف المدنيين؛
- استبيان المفوضية السامية لحقوق الانسان حول وفيات الأمهات؛
- استبيان المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب.

5 - تشجيع تقديم ترشيحات خبراء وخبرات مغاربة لمناصب بالأمم المتحدة

قامت المندوبية بتشجيع مجموعة من الخبراء والخبرات المغربية على تقديم ترشيحهم لمناصب بآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي فتحت سنة 2015، كما قامت بمواكبتهم وتيسير تقديم طلباتهم خلال مرحلة تحضير وتقديم الترشيحات.

6 - تدبير الشكايات الفردية المعروضة على هيئات دولية

بعد إعدادها سنة 2014 لمذكرة تركيبية حول نظام الشكاوى الفردية لدى هيئات المعاهدات، ركزت على أربعة محاور همت اختصاص اللجان بتلقي والبحث في الشكايات انطلاقا من الاتفاقية الأصل أو البروتوكول الملحق بها، ومسطرة الإحالة على اللجان، ومسطرة تلقي وشروط قبول الشكايات ودراستها، وكيفية اتخاذ اللجنة المعنية لقراراتها بشأن الشكايات المعروضة على أنظارها، واصلت المندوبية سنة 2015 عملها المتعلق بتقديم الردود والأجوبة بخصوص الشكاوى الفردية المقدمة إلى الهيئات الأممية المختصة أو المنظمات الدولية غير الحكومية، وذلك بتنسيق مع القطاعات الحكومية والهيئات المعنية (تمت معالجة ما يقارب 42 مراسلة أو شكوى خلال سنة 2015).

وفي هذا الصدد، تم تحسين التفاعل مع هيئات المعاهدات، من خلال الاستفادة من خبرات بعض الخبراء الدوليين السابقين بهذه الهيئات فيما يتعلق بتعزيز القدرات، من أجل تطوير مقاربة معالجة الشكايات، وخصوصا الشكايات ذات الأولوية أو تلك التي لها طابع خاص.

خامسا - التعاون والتفاعل مع المنظمات الإقليمية ودول صديقة

1 - مجلس أوروبا

تواصل المندوبية الوزارية التعاون مع مجلس أوروبا في إطار البرنامج المشترك «تعزيز الإصلاح الديمقراطي في الجوار الجنوبي»، أو «برنامج جنوب» وذلك بعد أن تم تمديده للفترة 2015-2017 «برنامج جنوب 2»، حيث شاركت المندوبية في حفل إطلاق هذا البرنامج بstrasبورغ يوم 10 أبريل 2015.

كما باشرت المندوبية بمعية ممثلية مجلس أوروبا إطلاق مشروع نشر مصنف حول بعض اتفاقيات مجلس أوروبا المتعلقة بحقوق الإنسان والمفتوحة لانضمام الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة. ويتعلق الأمر باتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما؛ والاتفاقية الأوروبية لحظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، وكذا البروتوكول الأول والثاني لهذه الاتفاقية؛ واتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي؛ واتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر؛ والقواعد الإجرائية لتقييم تطبيق الدول الأطراف لاتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر؛ وهي الوثائق التي ترجمتها إلى اللغة العربية ممثلية مجلس أوروبا، وقامت بمراجعتها المندوبية الوزارية، وتم نشرها خلال ندوة نظمت بالرباط في فاتح ديسمبر 2015.

2 - الاتحاد الأوروبي

1-2- المشاركة في أشغال اللجنة الفرعية حول حقوق الانسان والديمقراطية والحكامة

شاركت للمندوبية في فريق العمل «الهجرة والشؤون الاجتماعية» في إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية، والذي يتناول القضايا المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والصحية والهجرة، حيث عقد هذا الأخير دورته 11 بالمغرب في يناير 2015. كما سهرت على تنسيق الإعداد لأشغال الدورة التاسعة للجنة الفرعية المذكورة المنعقدة بالرباط يومي 26 و27 أكتوبر 2015، وذلك من خلال عدة اجتماعات تنسيقية بهدف توحيد خطاب الجانب المغربي.

وفي إطار مشروع «تعزيز مشاركة المغرب في أنشطة منظمتي EASO و FRONTEX ، شاركت المندوبية في ورشة منظمة من طرف FRONTEX حول موضوع الاستراتيجيات في مجال الحقوق الأساسية والتعرف على تحليل المخاطر في مجال النقل، وعمليات مشتركة متعددة الأغراض والأبحاث والتطوير، وذلك في الفترة الممتدة من 26 إلى 28 ماي 2015.

1-2 مشروع التوأمة

في أكتوبر 2014، تم إطلاق تنفيذ اتفاقية التوأمة المؤسسية الذي يجمع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بثلاث مؤسسات شريكة من إسبانيا والنمسا وفرنسا، تحت اسم «تقوية القدرات التنظيمية والتقنية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان». وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2015 إنجاز عدد من الأنشطة التي همت أساسا:

- إنجاز الثلاثة أجزاء الأولى (من أصل ستة أجزاء) لمخطط نظام المعلومات الخاص بالمندوبية؛
- وضع التصور العام المتعلق بالتوثيق والأرشيف، وتوظيف أطر طبقا لتوصيات الخبراء الأوربيين، وبدء وضع أسس مركز التوثيق التابع للمندوبية المزمع إحداثه في أقرب الآجال؛
- تنظيم دورات تكوينية عامة حول القانون الدولي لحقوق الإنسان وأخرى متخصصة همت معالجة الشكايات الفردية وإعداد التقارير الأولية والدورية. وقد استفاد من هذه الدورات أطر المندوبية، وأطر ومسؤولين من القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية الشريكة.
- إنجاز تشخيص حول إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية، عبر تنظيم لقاءين تشاوريين مع كل القطاعات الوزارية، وتجميع نتائج استبيانين حول مدى مراعاة بعد حقوق الإنسان في مرحلة التخطيط. وسينبثق عن هذه الأنشطة وضع برنامج تكويني مكونين، وإنجاز دليل عملي في مجال إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

- تنظيم زيارة دراسية إلى مدريد لتبادل التجارب والخبرات بين المندوبية
الوزارية والهيئات الحكومية والمؤسسات الإسبانية المتدخلة في القضايا
المتعلقة بحقوق الإنسان.

كما تم خلق نوع من الالتقائية بين مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي، ومشروع
التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بخصوص دعم تطوير نظام معلوماتي خاص
بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان،
سيتمكن من تتبع تنفيذ هذه التوصيات، بطريقة شمولية ومباشرة، من خلال إدراج
وتحيين المعطيات الخاصة بكل وزارة أو مؤسسة معينة.

3 - جامعة الدول العربية

قامت المندوبية بتنسيق زيارة وفد عن اللجنة العربية لحقوق الإنسان (لجنة الميثاق)
التابعة لجامعة الدول العربية في الفترة الممتدة من 1 إلى 5 يونيو 2015، من أجل لقاء
مسؤولين عن القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية والهيئات المعنية بحقوق الإنسان
بهدف إجراء حوار تفاعلي حول أهمية تعزيز العمل العربي المشترك في مجال حقوق
الإنسان. كما حرصت على تتبع أعمال توصيات دورات اللجنة العربية الدائمة لحقوق
الإنسان، من خلال تزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بنسخ من الخطط
والبرامج الاستراتيجية الوطنية ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان المعتمدة بالمغرب.

4 - منظمة التعاون الإسلامي

شاركت المندوبية في أشغال اجتماع فريق الخبراء الحكوميين لتدارس البرنامج العشري
2016-2025 لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة يومي 18 و19 مارس 2015.

5 - التعاون الثنائي مع دول صديقة

5-1- التعاون مع ألمانيا

قامت المندوبية بتنسيق تدبير مقترح التعاون بين ألمانيا والمغرب في مجال الطب
الشرعي، بما في ذلك الإعداد لزيارة وفد رفيع المستوى عن معهد الطب الشرعي و
علوم الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي ببرلين للقيام بزيارة للمغرب في الفترة ما بين
1 و4 شتنبر 2015 من أجل تقديم الخطوط العريضة لمشروع التعاون في مجال تعزيز
القدرات في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار، حرصت المندوبية على تنسيق إعداد برنامج الزيارة ومتابعة تنظيم لقاءات وفد المعهد المذكور مع مسؤولين عن القطاعات والمؤسسات المعنية، وهي اللقاءات التي كان من نتائجها التعرف على مكونات مشروع التعاون والوقوف على الجهود الوطنية المبذولة في مجال الطب الشرعي وعلى بعض التحديات التي يعرفها نطاق أنشطة هذا النوع من الطب، كما أسفرت عن الاتفاق على إجراء زيارة ثانية لممثلي المعهد المذكور خلال سنة 2016 بهدف تعميق الحوار حول بعض الجوانب التقنية مع الهيئات الوطنية المختصة قبل الإقدام على إطلاق المشروع.

2-5 التعاون والحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية

حرصت المندوبية، بتنسيق وثيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، على التفاعل مع استبيانات السفارة الأمريكية بالمغرب والتي يتم على ضوءها إعداد تقارير كل من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة العمل الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان في العالم من خلال إعداد عناصر الجواب المستقاة من القطاعات والمؤسسات المعنية، ويتعلق الأمر ب:

- استبيان وزارة العمل الأمريكية المتعلق بالاتجار بالبشر (تقرير سنة 2014)، والذي مكنت المعلومات والمعطيات التي تم تزويد الطرف الأمريكي بها من تفادي قهقرة بلادنا في ترتيب الدول وتحسين ترتيبها بدرجة واحدة؛
- استبيان السفارة الأمريكية بالرباط المتعلق بوضعية حقوق الإنسان بالمغرب؛
- الرد على التقرير الأمريكي حول أوضاع حقوق الإنسان في العالم: بالنظر لاعتماد التقرير الذي أصدرته الخارجية الأمريكية خلال سنة 2015 على معطيات غير محينة أو غير دقيقة، تم إعداد جواب حول هذا التقرير تضمن عدة توضيحات وتصويبات.

وفي إطار الحوار غير الرسمي بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية، انعقد في نونبر 2015 بالرباط لقاء بين السلطات المغربية ووفد من كتابة الدولة الأمريكية في الخارجية، قدمت المندوبية، في جلسته الافتتاحية، عرضا حول تفاعل المملكة مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان. كما نظمت المندوبية لقاء مع الوفد الأمريكي خصص للاطلاع على المجهودات التي تقوم بها المملكة المغربية في مجال محاربة ظاهرة الاتجار بالبشر.

سادسا - التفاعل مع منظمات دولية غير حكومية

1 - الشبكة الأورو-المتوسطية لحقوق الإنسان

في إطار تعزيز التفاعل مع تقارير المنظمات الدولية غير الحكومية تتبع هذه المندوبية نتائج الزيارة التي قامت الشبكة الأورو-المتوسطية لحقوق الإنسان لبلادنا في الفترة الممتدة من 15 الى 21 شتنبر 2014، ولاسيما التقرير الذي أصدرته حول حقوق الإنسان عقب هذه الزيارة، حيث عملت المندوبية على عقد اجتماعات تشاورية حول هذا التقرير مع القطاعات والمؤسسات المعنية، وبعد دراسة مضامين التقرير واستجلاء الحقائق الواردة فيه أعدت هذه المندوبية، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، ردا حول هذا التقرير الذي تبين أنه لم يكن متوازنا ولا منصفا ولا مهنيا، كما أنه لا يعكس واقع حقوق الإنسان بالمملكة المغربية.

وقد تم بعث هذا الرد إلى المنظمة المذكورة في شهر أبريل 2015.

2 - هيومن رايتس ووتش

عملت المندوبية على دراسة وتحليل التقرير السنوي الصادر عن هيومن رايتس ووتش سنة 2015 حول تقييم وضعية حقوق الإنسان، والذي تبين من خلاله نقص في المعطيات والمعلومات بخصوص الإصلاحات التي تعرفها المملكة. إضافة إلى تسجيل توجه في تقارير هذه المنظمة إلى تبني أطروحات معادية للوحدة الترابية للمملكة وإلى التغاضي عن الإصلاحات التي باشرتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي.

3 - منظمة العفو الدولية

في إطار تتبع حملة منظمة العفو الدولية حول التعذيب، تم عقد اجتماعات تنسيقية حول الموضوع، كما تم التفاعل مع هذه المنظمة من خلال العديد من المراسلات، إضافة إلى تزويدها بالتوضيحات والمعلومات اللازمة حول مذكرتها الموجهة إلى السلطات العمومية بتاريخ 17 مارس 2015.

وبالنظر لإصرار هذه المنظمة على عدم الأخذ بعين الاعتبار لما ورد في جواب السلطات العمومية، ومخلصها من التزاماتها السابقة في هذا الشأن، وتفضيلها لسياسة التحامل

والضغط، من خلال عقد ندوات صحفية حول التقرير في وقت واحد وبأربع عواصم من ضمنها الرباط؛ قررت السلطات العمومية، بتنسيق من هذه المندوبية، تنظيم ندوة صحفية بتاريخ 19 ماي 2015 للرد على المغالطات والاختلالات التي شابت هذا التقرير.

وقد مكنت هذه الندوة الصحفية من إيجاد نوع من التوازن مع ما قدم من مغالطات خلال الندوة الصحفية التي عقدتها هذه المنظمة في نفس اليوم، وذلك من خلال توضيح الاختلالات التي شابت منهجية إعداد هذا التقرير والنواقص التي عرفها تفاعل هذه المنظمة مع الملاحظات والاقتراحات التي قدمتها السلطات العمومية والنية المسبقة لهذه المنظمة لتبخيس التقدم الذي أحرزه المغرب في مجال حقوق الإنسان.

ومن زاوية أخرى وبسبب عدم التزام هذه المنظمة بالقوانين الوطنية المتعلقة بدخول وإقامة الأجانب، وقيامها بأنشطة داخل التراب الوطني بدون الحصول على إذن مسبق من السلطات، وعدم اكترائها بطلب السلطات العمومية المتعلق بتأجيل زيارة ممثليها إلى المغرب إلى حين وضع إطار مرجعي للتعاون بين الجانبين، واتخاذها لقرار أحادي بإيفاد ممثلين عنها إلى المغرب لإنجاز دراسة حول وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين المتواجدين قرب الحدود بين المغرب وإسبانيا؛ اتخذت السلطات العمومية موقفا يرمي إلى التصدي إلى هذا التوجه الهادف إلى فرض سياسة الأمر الواقع، بحيث عملت السلطات المختصة على ترحيل ممثلي هذه المنظمة من التراب الوطني بتاريخ 11 يونيو 2015، في إطار احترام القوانين الوطنية والتزامات بلادنا الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار عملت المندوبية على:

- عقد اجتماعات تنسيقية مع القطاعات المعنية؛
- إصدار بلاغ صحفي في الموضوع بخصوص مغالطات المنظمة حول هذه القضية؛
- إعداد عناصر الجواب الموجه إلى هذه المنظمة في الموضوع عقب رسالتها الموجهة إلى السلطات العمومية.

فضلا عن ذلك قامت هذه المندوبية بدراسة التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية برسم سنة 2014-2015، وعقدت بشأنه اجتماعات تنسيقية، وأعدت حوله ردا وجه إلى هذه المنظمة في شهر فبراير 2015.

سابعاً - مواكبة ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان

1 - إبداء الرأي وتقديم المشورة

واصلت المندوبية، سنة 2015، عملها المتعلق بدراسة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بغية تقدير مدى مطابقتها لأحكام الاتفاقيات الدولية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، من خلال تقديم مذكرات تتضمن اقتراحاتها وملاحظاتها كما يلي:

- تقديم ملاحظات حول مشروع الاتفاقية العربية للوقاية من مرض نقص المناعة (الإيدز) وحماية حقوق الأشخاص المتعايشين مع فيروسه، المحال على المندوبية من طرف وزارة الصحة؛

- إعداد إطار مرجعي لتنظيم ندوة دولية وإعداد ثلاث دراسات في مجال ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما تم جرد النصوص القانونية الخاصة بالحريات العامة وكذا الأطار المرجعي الدولي ذي الصلة والذي يهتم التجمعات العمومية، قانون الجمعيات، وقانون الصحافة والنشر، كما سيتم القيام بنفس العمل بالنسبة للنصوص المتعلقة بمنظومة السجون، ونصوص أخرى تتعلق بالفئات الهشة.

كما ساهمت المندوبية في إعداد دراسة حول ملاءمة الإطار التشريعي الوطني مع المعايير الدولية في مجال مكافحة نقص المناعة البشري/ السيدا من خلال:

- المشاركة في اجتماعات اللجنة الوطنية المتعددة القطاعات المكلفة بتتبع أعمال «الاستراتيجية الوطنية حول السيدا وحقوق الإنسان»؛

- المشاركة في اجتماعات اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة الوطنية؛

- استقبال الخبيرين المكلفين بإعداد هذه الدراسة لتقديم وجهة نظر المندوبية بخصوص إدماج بعد حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية ذات الصلة بالموضوع.

2 - تنسيق عمل اللجنة الفرعية المكلفة بتأهيل الإطار القانوني والمؤسسي في مجالات الهجرة واللجوء ومكافحة الاتجار بالبشر

في إطار تنفيذ التعليمات الملكية السامية بوضع سياسة عمومية مندمجة وإنسانية ورائدة على المستوى الإقليمي في مجالات الهجرة واللجوء ومكافحة الاتجار بالبشر، واصلت المندوبية عملها المتعلق بتنسيق إعداد الإطار القانوني والمؤسسي الخاص بالمجالات الثلاثة، من خلال:

- عقد اجتماعات تشاورية على أعلى مستوى بين الأمانة العامة للحكومة والوزارة المكلفة بالمغرب المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة والمندوبية الوزارية للحسم في الخيارات المتاحة بخصوص مشروع القانون المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر مما مكن من عرض هذا المشروع على مجلس حكومي في أبريل 2015، والذي صادق عليه.

- المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال الهجرة واللجوء، بحيث أسند إليها تنسيق الجانب المتعلق بتنفيذ المحور المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر.

- المشاركة في متابعة مشروع «إدماج الهجرة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية»، المعد من المنظمة العالمية للمهاجرين بشراكة مع الوزارة المكلفة بالمغرب المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، من خلال عضويتها في اللجنة الوطنية للهجرة والتنمية.

كما شاركت المندوبية في مختلف الأنشطة التي نظمتها الوزارة المكلفة بالمغرب المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة حول هذا الموضوع وقدمت مداخلات في هذا الشأن. إضافة إلى المشاركة في أشغال لجنة الطعون والتتبع في مجال الهجرة وفي اجتماعات اللجنة الوطنية المختصة بالاستماع إلى اللاجئين، فضلا عن استقبال السيد المندوب الوزاري للأمين العام للمنظمة الدولية للهجرة.

وشاركت كذلك في اللقاء الموضوعاتي حول اللجوء والحماية الدولية المنظم في إطار الحوار الأورو- أفريقي الرابع حول الهجرة والتنمية المنعقد بالرباط خلال الفترة ما بين 15 و16 يونيو 2015، حيث قدمت المندوبية عرضا حول مشروع القانون حول اللجوء .

وواصلت المندوبية المشاركة في أشغال اللجنة بين الوزارية المكلفة بالاستماع لطالبي اللجوء الذين يحملون وثائق طالبي اللجوء من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل دراسة امكانية منحهم صفة لاجئ.

وتواصل المندوبية مهمة تنسيق أشغال اللجنة الفرعية المكلفة بالتأهيل القانوني والمؤسسي بالنسبة لمشاريع القوانين المتعلقة بالهجرة واللجوء مع الوزارة الوصية والأمانة العامة للحكومة.

ثامنا - تنظيم الندوات و مواكبة التظاهرات الوطنية والدولية

في إطار تفاعل المندوبية مع كافة الفاعلين المعنيين بمجالات حقوق الإنسان والجوانب ذات الصلة بها، نظمت المندوبية لوحدها أو بشراكة مع مؤسسات وهيئات أخرى ما يزيد عن 3 ندوات. وشاركت في 12 من الندوات والتظاهرات والدورات التكوينية على الصعيدين الوطني والدولي.

كما شاركت المندوبية في الدورة 59 للجنة وضع المرأة بنيويورك (9 إلى 14 مارس 2015) وفي الدورة 48 للتنمية والسكان بنيويورك ما بين 17-13 أبريل 2015.

تاسعا - المساهمة في خلق إشعاع دولي للتجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان

1 - تنظيم منتدى دولي حول «دور القادة الدينيين في منع التحريض الذي من شأنه أن يؤدي إلى الجرائم الوحشية»

نظمت المندوبية، بتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية (UNOGPRP)) والرابطة المحمدية للعلماء ومركز الملك عبد الله للحوار بين الديانات والثقافات، منتدى دوليا حول «دور القادة الدينيين في منع التحريض الذي من شأنه أن يؤدي إلى الجرائم الوحشية»، بمدينة فاس يومي 23 و24 أبريل 2015.

ويأتي تنظيم هذا المنتدى في إطار ترصيد نتائج الورشات الإقليمية التي سبق أن نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة حول موضوع «منع التحريض على الكراهية بسبب قومي أو عنصري أو ديني»، والتي توجت بتنظيم ورشة دولية احتضنتها بلادنا، بالتعاون بين المفوضية السامية والمندوبية الوزارية، يومي 4 و5 أكتوبر 2012، والتي أفضت إلى اعتماد خطة عمل الرباط حول «منع التحريض على الكراهية على أساس قومي أو عنصري أو ديني وحرية التعبير».

2 - تعزيز التواصل حول التقدم المحرز

في إطار تنمية التواصل مع مختلف الهيئات والفاعلين الوطنيين والدوليين، والتعريف باختصاصات المندوبية وبالرصيد المؤسسي الوطني المنجز في مجال حقوق الإنسان، عملت المندوبية على تدبير عدة زيارات واستقبالات خصت بها وفودا وشخصيات دبلوماسية أجنبية ووطنية ووسائل إعلام.

عاشرا - تدبير الشكايات وطلبات التدخل

منذ فاتح يناير 2015 توصلت المندوبية بما يناهز 130 شكاية واردة من قبل أفراد أو مجموعات أو جمعيات، منها 40 شكاية شفوية، من أجل التدخل لمعالجة وضعيات إدارية، ومالية، وعقارية، أو اجتماعية، أو تسوية نزاعات وخلافات معينة مع أشخاص طبيعيين أو معنويين.

وقد تم النظر في هذه الشكايات والطلبات بدراستها واتخاذ الإجراء المتعين في شأنها، سواء من خلال إحالتها على القطاع أو المؤسسة المعنية وإشعار المعني بالأمر بذلك لتتبع مآلها؛ أو توجيه صاحب الشكاية أو الطلب إلى الجهة المعنية أو لسلوك المسطرة الواجبة الاتباع.

كما أعدت المندوبية مذكرة حول مساهمتها في تفعيل القرار الحكومي المتعلق بالاستجابة للشكايات الموجهة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ظرف 3 أشهر.



المحور الثاني
البناء المؤسساتي للمندوبية الوزارية المكلفة
بحقوق الإنسان

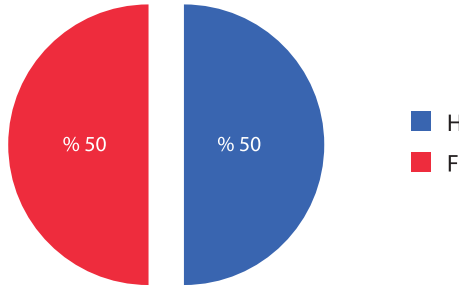
أولا - تدبير الموارد البشرية

1 - توظيف الموارد البشرية

تم تخصيص 10 مناصب مالية للمندوبية الوزارية في إطار ميزانية 2015 عملت على تعبئتها، مما مكن من توظيف 5 موظفين جدد.

وقد بلغ عدد موظفي المندوبية لحد الآن 62 موظفا موزعين على 32 موظفا ضمن المناصب المالية للمندوبية؛ و20 موظفا ملحقا بالمندوبية و11 موظفا موضوعا رهن إشارة المندوبية من طرف القطاعات والمؤسسات العمومية.

وقد مكنت المقاربة التي اعتمدها المندوبية بخصوص مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي المبني على الجنس في عمليات توظيف الموارد البشرية من تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في تقاسم المناصب المالية للمندوبية، كما يوضح ذلك توزيع الموظفين حسب الجنس في الرسم البياني الموالي.



2 - وضع برنامج للتكوين المستمر

تم تعزيز برنامج التكوين المستمر للموارد البشرية للمندوبية، بحيث استفاد، في إطار برنامج التوأمة مع الاتحاد الأوروبي، موظفو المندوبية برسم سنة 2015 من دورتين تكوينيتين في مواضيع القانون الدولي لحقوق الإنسان بما مجموعه 40 موظفا وموظفة من مختلف البنيات الإدارية للمندوبية.

كما تم الرفع من مستوى تأطير العمل الإداري عن طريق وضع مساطر خاصة من منظمة لبعض الإجراءات، كما هو الشأن بالنسبة لقضاء تدريب بالمندوبية والحصول على الرخص الإدارية والمشاركة في تدريبات بالخارج.

3 - تنصيب اللجنة المتساوية الأعضاء

حرصت المندوبية سنة 2015 على إجراء انتخاب ممثلي الموظفين في اللجنة المتساوية الأعضاء بناء على منشور السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية رقم 3 بتاريخ 24 أبريل 2015.

ثانيا - تطوير نظم الاشتغال وتعزيز القدرات

1 - نظام المعلومات

قامت المندوبية بإطلاق دراسة حول وضع مخطط مديري لنظام المعلومات والذي يتضمن نظام معلومات حول تتبع تنفيذ التوصيات في مجال حقوق الإنسان، ونظام تدبير المراسلات، ونظام تتبع برنامج عمل بخصوص الجانب التدبيري للمندوبية، ونظام التدبير المعلوماتي (helpdesk)؛

كما قامت باتخاذ الاجراءات المتعلقة بتدبير الجوانب التقنية للموقع الإلكتروني، وإعداد الصفقة المتعلقة بتشغيل نظام الأنترانيت، ووضع نظام للوقاية والأمن المعلوماتي، وإطلاق صفقة حول الجوانب اللوجستكية لنظام المعلومات.

2 - اعتماد الحكامة في تدبير الموارد

في إطار تعزيز القدرات التدبيرية للمندوبية تم إنجاز افتتاح داخلي حول تدبير الموارد المالية ستمكن نتائجه من تعزيز نظام الحكامة الداخلية في تدبير الميزانية المرصودة للمندوبية.


3 - نظام التوثيق والأرشيف

عرفت سنة 2015 توظيف أطر إدارية متخصصة في التوثيق والأرشيف، والتي ساهمت في وضع تصور خاص بتدبير الجانب التوثيقي والأرشيف، والذي سيستفيد من الدعم في إطار برنامج التوأمة مع الاتحاد الأوروبي. كما تم القيام بدراسة داخلية حول وضعية تدبير الأرشيف والوثائق بالمندوبية، وإحداث خلية لمتابعة الأرشيف والتوثيق، وإعداد مسطرة حول تدبير الأرشيف، وتنظيم أيام تحسيسية داخلية حول دور الأرشيف والتوثيق تنفيذا لمنشور السيد رئيس الحكومة حول الموضوع.

خلاصة:

إن مرور ما يقارب أربع سنوات ونصف على إحداث المندوبية يطرح مسألة تقييم حصيلة عملها، وهو ما يمكن الإشارة إليه من خلال تقديم المعطيات الرقمية والمؤشرات الدالة التالية:

- عقد ما يقارب 600 اجتماع تنسيقي مع القطاعات الحكومية المعنية منذ إحداث المندوبية؛
- تنظيم ما يزيد عن 25 ندوة استراتيجية في مجال حقوق الإنسان؛
- تنظيم ما يقارب 16 دورة تدريبية استفاد منها حوالي 363 شخص من قطاعات حكومية وبرلمانيين ومؤسسات وطنية ومحامين شباب ومنظمات مجتمع مدني؛
- استقبال ما يقارب 233 شخصية ووفد دولي ووطني؛
- معالجة ما يقارب 403 شكاية واردة من مواطنين أو منظمات مجتمع مدني؛
- تنسيق إعداد ثلاثة مشاريع قوانين حول الهجرة واللجوء والاتجار بالبشر، وإبداء الرأي في 18 مشروع ومقترح قانون واتفاقية دولية أو إقليمية؛
- الدعم المالي والتأطير لما يناهز 65 مشروعا لمنظمات المجتمع المدني، ودعم مشاركة ما يزيد عن 29 جمعية وطنية في دورات مجلس حقوق الإنسان و 06 جمعيات في اجتماعات لجنة المرأة؛
- استقبال ستة إجراءات خاصة تابعة لمجلس حقوق الإنسان؛
- تنسيق المشاركة الوطنية في 14 دورة لمجلس حقوق الإنسان؛
- إعداد 12 تقريرا أوليا ودوريا ومرحليا في إطار مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات؛
- إعداد الردود بخصوص 177 مراسلة واردة من هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة ومنظمات دولية غير حكومية، وتتعلق ب 85 شكاية في إطار البلاغات الفردية؛
- إعداد الردود بخصوص تقارير منظمات دولية غير حكومية أو تقارير بعض الدول بمعدل أربعة تقارير في السنة على الأقل.



المحور الثالث
آفاق عمل المندوبية برسم سنة 2016

أولاً - النهوض بحقوق الإنسان و حمايتها

- ✓ متابعة تنفيذ مقتضيات الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان
- يتطلب الشروع في تفعيل مقتضيات المحاور الاستراتيجية للخطة الوطنية، اتخاذ تدابير وتوفير شروط كفيلة بتأمين مسار التنفيذ. ومن أجل هذه الغاية ترى المندوبية ضرورة الاسراع في اعتماد مشروع الخطة من طرف مجلس حكومي، لتمكين الفاعلين من القيام بالمهام المنوطة بهم.
- ✓ المساهمة في تفعيل مقتضيات الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان
- انسجاما مع اختصاصها التنسيق في مجال حقوق الإنسان، وبهدف ضمان الالتزام بالجدولة المحددة وتدارك البطء الذي عرفه مسار تفعيل الأرضية، ستواصل المندوبية مساهمتها في تنفيذ مضامين الأرضية في الجوانب التي تهمها، ولاسيما تفعيل المقتضيات المتعلقة بالتكوين والتكوين المستمر للمعنيين.
- ✓ إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية (تطوير مؤشرات وطنية للقياس)؛
- ✓ المساهمة في ملاءمة التشريعات الوطنية مع المقتضيات الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (ندوة دولية+ ثلاث دراسات موضوعاتية في إطار مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوربي)؛
- ✓ مواكبة إحداث هيئات حماية حقوق الإنسان والحكمة المنصوص عليها في الدستور(في الجوانب المتعلقة بضمان الالتقائية والتناسق والحكمة المؤسسية)؛
- ✓ متابعة مواكبة ورش إصلاح منظومة العدالة، ولاسيما في الجوانب المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية وضمانات المحاكمة العادلة في المنظومة الجنائية؛
- ✓ تقوية القدرات لدى القطاعات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان خصوصا في مجالات إعداد مؤشرات القياس وإعداد التقارير ومتابعة تنفيذ التوصيات والمساهمة في التكوين المستمر.

ثانيا - تنمية ودعم الحوار والشراكة مع الأطراف المعنية وطنيا

- ✓ تعزيز الحوار والشراكة مع المؤسسات الوطنية وعلى الخصوص تنفيذ الخطط الاستراتيجية في مجال حقوق الإنسان والمساهمة في إعداد التقارير الوطنية؛
- ✓ التعاون والشراكة مع منظمات المجتمع المدني على مستوى دعم المشاريع ودعم المشاركة في المحافل الدولية وإعداد التقارير الموازية والإشراك في مسلسل إعداد التقارير الوطنية؛
- ✓ التعاون مع البرلمان على مستوى تعزيز التفاعل مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وملاءمة التشريعات الوطنية؛
- ✓ التعاون مع الجامعات ومراكز البحث على مستوى التشخيص والرفع من القدرات ودعم النشر؛
- ✓ التعاون مع وسائل الإعلام على مستوى مواكبة فحص التقارير الوطنية والمشاركة في دورات مجلس حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

ثالثا - تقوية التفاعل مع الفاعلين الدوليين والإقليميين

- ✓ تعزيز التفاعل مع منظومة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وتطوير التنسيق والشراكات مع وكالات الأمم المتحدة المعتمدة بالمملكة لاسيما وأن المملكة مطالبة بإعداد تقريرين دوريين كل سنة، إضافة إلى متابعة تفعيل التوصيات واستقبال زيارتين للإجراءات الخاصة؛
- ✓ تعزيز الحوار والتعاون مع المؤسسات الأوروبية لحقوق الإنسان من خلال سياسة الجوار ومشروع التوأمة؛
- ✓ تعزيز التفاعل مع المنظمات الإقليمية التي يعد المغرب دولة عضو فيها؛
- ✓ الحوار والتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية ولاسيما من خلال وضع أسس جديدة للتفاعل المستقبلي؛

✓
الحوار وتبادل التجارب والخبرات مع المؤسسات الأجنبية المماثلة من خلال متابعة تنفيذ توصية الاستعراض الدوري الشامل ذات الصلة بالموضوع، وتقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان حول تعزيز نظام هيئات المعاهدات ودراسة المفوضية السامية حول آليات التنسيق الوطنية).

منشورات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

رقم الإيداع القانوني : 2016MO3233

ردمك : 978-9954-9527-9-5

يناير 2016